



الجامعة ودورها في الوقاية من الفساد الإداري
بحث مقدم من قبل
أ.د عبد علي محمد سوادى
كلية القانون - جامعة كربلاء

الخلاصة :-

إن مهام الجامعات تحصين أساتذتها و موظفيها وطلبتها من الانحرافات السلوكية المحتملة خلال وبعد فترات دراستهم الجامعية بجانب مهامها في تزويدهم بالمعارف والتقنيات الحديثة وتطوير مقدراتهم الفكرية الذاتية في مختلف التخصصات المطلوبة في المجتمع ، وبالتالي تضمن الجامعة رفد المجتمع بمخرجات متوازنة ومتكاملة . ويجب على الجامعات أن تهئ للمحور الثاني وهو الدور التربوي لأساتذة الجامعة حيث يندمج دور التدريس الجامعي مع ترصين الحالة الأخلاقية للطلبة ويمثلون جزءاً مكماً لدور الجامعة التعليمي والمعرفي التقني . حيث تتم عملية التكامل بين الدورين بإعطاء الأوزان اللازمة والمناسبة لكل منهما في الممارسات اليومية للتدريس الجامعي النموذج . كما تتم عملية التكامل عن طريق تطعيم مفاصل العملية التعليمية المعرفية والتقنية بالمفردات التربوية القيمة ذات العلاقة من قبل التدريسي الجامعي النموذج .

الكلمات المفتاحية :- الجامعة ، الوقاية ، الفساد ، الإداري ، تحصين ، نزاهة .

Abstract

Role of Iraqi universities in the prevention of corruption .It could be said that the main role of the universities is to protect their staff whether they are teachers, employees or students from unusual behavior during and after periods of their university studies apart from its functions in providing them with the knowledge and modern techniques and self-development of intellectual abilities in the various disciplines required in society to ensure that the university community could supply a balanced and integrated outputs.

Furthermore, the universities are supposed to create the second function which is the educational role for the teachers. This function must provide integration between the staff and the students to make them one part to create only one role in the university and technical knowledge where it is the process of integration between the two roles to give necessary and appropriate weights for each of them in the daily practices of university teaching model

Keywords:-University,prevention, corruption, administrative, immunization integrity.



تمهيد :-

إن إصرار الوطنيين العراقيين على وجوب معاقبة اللصوص والقراصنة والمفسدين في العراق الجديد ، أدت هي الأخرى إلى أن تكشف الفضائح ، وأن يُزاح الستار عن القبايح . إن المتتبع لملفات الفساد الإداري والمالي ليعجز عن إحصاء مانهب من أموال المواطنين العراقيين و ثرواتهم دون أن نشهد حتى الآن ما يورق معه الأمل ، بإيقاع أشد العقوبات بالمفسدين وإرجاع المليارات المنهوبة إلى أصحابها الشرعيين . لقد بقيت عمليات السطو تزداد بإطراد ، وإستمر تجاهل الآثار المدمرة للبلاد والعباد .

إن اللجاجة التي نطلقها بإنقاذ العراق من براثن الفساد والمفسدين التاريخية التي سقناها ، فإنها ليست لجاجة بل هي حاجة لا يسوغ أن نغمض عنها العيون لحظة واحدة ، إنها مسألة يرتبط بها حاضر البلاد ومستقبلها ، ويرتبط بها مصير الملايين من العراقيين ، الذين لم تعد لهم طاقة على تحمل المزيد من الأعباء والدماء وما يجترحه اللؤماء .

مقدمة.

كل العالم يعرف بأن أول حضارة أوجدها الإنسان في التاريخ هي حضارة وادي الرافدين في العراق ، وأن هذه الحضارة العريقة تمتد إلى آلاف السنين ، حيث بدأت من سومر وأكد وآشور وبابل وشغت بنورها إلى كل العالم القديم ، ومنذ ذلك الوقت كان أهل الرافدين يضعون القوانين المهمة وينظمون الأساسيات الكثيرة للحياة في جميع المجالات ، في الطب والكيمياء والفيزياء والرياضيات والقانون والزراعة وغيرها من العلوم والفنون .

ونحن أحفادهم اليوم نعيش في الألفية الثالثة والعالم من حولنا يخطو آلاف الخطوات العلمية والمعرفية يومياً ، ويتقدم في عملية بناء البلدان وتطوير كفاءة الخدمات ، ونجد أن حتى الدول التي مرت عليها دورات طاحنة من الحروب والصراع إستعادت قدراتها وبنت إقتصادها في شتى المجالات معتمدة على نفسها وعطاء أبنائها ، فأصبحت خلال سنوات قصيرة دولاً صناعية منتجة من الدرجة الأولى ، وراحت تصنع وتصدر منتجاتها إلى كافة دول العالم ، ونجد أن حكومات هذه الدول تدعم مواطنيها بكافة أشكال الدعم وتشجعهم وتدفع بهم إلى مضامير العلم والإبداع والتألق

ويعد الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية تشمل مختلف البلدان، إذ لا يوجد مجتمع خال تماماً من الفساد، ولا توجد حكومة نظيفة من الفساد في كل المجتمعات، لكن الاختلاف هو في مستوى الفساد من مجتمع لآخر. فالفساد هو جزء من الطبيعة البشرية، فجنور الخير والشر موجودة في الإنسان وقد تتغلب نوازع الخير في البعض فيما تتغلب نوازع الشر عند البعض الآخر. ولا بد من القول بأن ظاهرة الفساد ليست وليدة اليوم بل أنها موجودة منذ وجود الإنسان ، لكنها تتزايد وتتسع بشكل خاص في ظل الحروب وتدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية وفي ظل الصراعات التي تحصل في المجتمعات.

أولاً : أهمية البحث :

وتعد الجامعات في كل مكان وزمان منبراً للتنوير الاجتماعي ووسيلة لإشاعة المبادئ النبيلة ومكافحة الانحرافات بكل أنواعها وتعزيز قيم الحق والعدالة وإنطلاقها من دورها الاجتماعي والثقافي هذا إذا ما إحتلت مكانتها المرموقة في المجتمع ، حتى عدّها حرماً آمناً له حصانته الخاصة ، ويُعدّ الأستاذ الجامعي أحد أهم الركائز التي تقوم عليها العملية التعليمية في الجامعات كلها ، وهو المشهود له مهنيّاً وأخلاقياً بسلامة عطائه وأدائه بوصفه المورد الإيجابي في سريان العلم والنور والفضائل وإشاعة قيمها بين طلابه والمجتمع ، وفي الظروف غير الطبيعية تبرز بعض الظواهر الشاذة في المجتمعات ،نتيجة لبعض العوامل تؤثر على أداء العاملين بشكل عام



وتتأثر الكفاءة العلمية لأساتذة الجامعات بذلك بشكل خاص . وبالتالي تظهر بعض الممارسات غير المألوفة والتي لم تعدها الأوساط الجامعية وبالنتيجة يتعرض مستوى التعليم الجامعي إلى التدهور ، وتضمّر بعض القيم الأصيلة .
وسنقوم من خلال هذا البحث بإعداد دراسة من خلال إستمارة إستبيان ميداني لأساتذة ثلاث جامعات وإستمارة مماثلة للطلبة ، لنرى من خلال النتائج التي نتوصل إليها حجم دور الجامعة في وقاية المجتمع من الفساد الإداري ، عبر دور أساتذتها والطلبة الذين يتخرجون سنوياً من الجامعات ويدخلون في المجتمع بمختلف الاختصاصات . والله ولي التوفيق .

ثانياً : مشكلة البحث :

المشكلة التي يتعامل معها البحث الحالي هي محدودية وضوح وحدودية تأكيد دور الجامعة في وقاية أساتذتها و طلبتها الذين يمثلون الأجيال الصاعدة في المجتمع ، من احتمالات الإنزلاق في ممارسات الفساد الإداري بعد مرحلة التخرج .

ثالثاً : منهجية البحث :

أما المنهجية التي ستعتمد في هذا البحث للإجابة عن الأسئلة المذكورة فذات طبيعة مكتبية وميدانية وبالحدود التي تتطلبها الإجابات عن تلك الأسئلة ، أما بالنسبة للوسائل الإحصائية فستوظف تقنية " عينة كرة الثلج " (Snow Ball Sample) لأسباب ستوضح فيما بعد كما سيعمد إلى إستعمال المتوسطات الحسابية الموزونة والنسب المئوية .

رابعاً : خطة البحث :

سوف يتم التطرق لموضوع البحث من خلال مبحثين يكون موضوع المبحث الأول حصين نزاهة الأستاذ الجامعي ويتكون من مطلبين الأول الفساد الإداري في العراق والمطلب الثاني واقع الفساد في العراق والمطلب الثالث الأستاذ الجامعي القدوة الحسنة .
أما المبحث الثاني فسيكون حول دور الجامعة في وقاية الطلبة من الفساد الإداري والمطلب الأول فيه الدراسات العربية والمطلب الثاني دور الجامعة في إعداد الإنسان.

المبحث الأول : تحصين نزاهة الأستاذ الجامعي

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض العوامل التي قد تكون لها دور في أداء الأستاذ الجامعي في العراق جراء الأمور غير الطبيعية التي يمر بها البلد ، والتي يمكن من خلالها تحديدها وتشخيصها للحفاظ على نزاهة الأستاذ الجامعي وتحسينه من حالات الفساد بكل أنواعه من خلال هذه الدراسة الميدانية .

إن مجتمع البحث الأوسع هو الجامعات عامة ، وفي الدول النامية خاصة إذ تظهر هنا وهناك بعض بوادر ممارسات الفساد الإداري في المجتمع ، أما عينة البحث فستؤخذ عشوائياً من الوسط الجامعي والطلابي لكل جامعة من الجامعات موضوع البحث ، ضمن الإمكانيات البحثية المتاحة ، للتحري عن الأسباب المحتملة التي قد تؤدي بالطالب أو الأستاذ الجامعي إلى إنحرافات سلوكية قد تؤول فيما بعد تخرجه إلى ممارسات فساد إداري .

ولغرض تحقيق هدف الدراسة فقد تم تصميم إستمارة إستبيان خاصة تتضمن بعض الفقرات التي نعتقد أن لها دور في أداء الأستاذ الجامعي في العراق .
إذ تم توزيع الإستمارات على عينة بحجم ١٥٠ تدريسياً في ثلاث جامعات :



- جامعة بابل .

- جامعة كربلاء .

- جامعة أهل البيت .

حيث تم إختيار هذه الجامعات على أساس جامعة قديمة وجامعة حديثة ، والأخيرة أهلية على التوالي . وبعد عملية جمع البيانات وفرزها ، تم إستخدام بعض الوسائل والمقاييس الإحصائية لغرض تحليل البيانات ، ومن الجدير بالذكر ، أنه تم التعامل مع البيانات ، بإستخدام برامج إحصائية في الحاسبة .

المطلب الأول : الفساد الإداري في العراق :

يعرف الفساد بأنه استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية مثل الرشوة والعمولة والابتزاز، وبمعنى آخر هو إستغلال المنصب العام لتحقيق ربح مالي يتم الحصول عليه من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات الحكومية والخدمات الحكومية، أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب أو الرسم الحكومي أو الجمركي أو المساعدة على غسيل الأموال أو التمكن من الحصول على قرض مصرفي (حكومي) بفائدة أقل من السائدة في السوق لقاء رشوة أو خدمة للموظف المسؤول وغيرها من الممارسات(١) .

وفي العراق فإن الفساد الإداري هو ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري ولو بشكل محدود منذ نشوء الحكومة العراقية في العشرينات من القرن الماضي لكنها تفاقمت بشكل خاص منذ بداية الحروب العنيفة للنظام البائد في عام 1980 وخصوصاً بعد إحتلال الكويت في عام ١٩٩٠-١٩٩١ وفرض الحصار الإقتصادي على العراق من قبل الأمم المتحدة والذي صعد وتيرة الصراع الداخلي على الموارد ومعه انتشار ثقافة السرقة والرشوة كوباء إجتماعي إستمر في الانتشار بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وحصول عملية التغيير السياسي فقد أصبح الفساد الإداري آفة تتخر في جسد البلد والشعب وتعرقل مساعي التنمية وتتسبب في إنتشار الفقر. وقد إنتشر الفساد بشكل كبير على مستوى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وأجهزة الجيش والشرطة والقوات الأمنية وعلى مستوى المحافظات كافة حتى أصبح الفساد مؤسسة بحد ذاتها وقادرة على مواجهة أجهزة النزاهة وليس العكس. وهنا تبرز مجموعة من الأسئلة مثل:

- ١ - ما هي الأسباب والعوامل المشجعة على ظهور وانتشار الفساد الإداري والمالي في العراق
 - ٢ - ما هي تأثيرات الفساد الاقتصادية والاجتماعية؟
 - ٣ - ما هي الوسائل والسبل الكفيلة لمواجهة وكبح جماح الفساد؟
- سوف نحاول الإجابة على هذه الأسئلة ولكن قبل ذلك سوف نستعرض نبذة عن واقع الفساد الإداري والمالي في العراق.

المطلب الثاني : واقع الفساد في العراق

إن تكلفة الفساد بالنسبة للفقراء في العراق تستمر بالتفاقم، حيث أدى الفساد إلى ازدياد تكلفة الحاجات الأساسية للناس مثل الكهرباء والغاز والدواء وحتى الغذاء. ولهذا فعندما تتوفر الفرصة للإستفادة من الفساد فإن عدداً متزايداً من العراقيين يستغلون هذه الفرصة وذلك كوسيلة لإشباع حاجاتهم الأساسية مما ينعكس على إدارة العدالة وحكم القانون والنظام التعليمي في العراق وسوف نلقي الضوء على واقع الفساد في العراق من خلال الآتي :

الفرع الأول : سلطات الإحتلال الأمريكي في العراق والفساد

مع بداية الإحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ لوحظت مظاهر الفساد الإداري وعلى نطاق واسع مع مجيء سلطة الائتلاف المؤقتة حيث بدأنا نلاحظ ونسمع بالعديد من مظاهر التصرف الكيفي في الموارد



المالية والاختلاسات الأمر الذي دفع الكونغرس الأمريكي لتأسيس دائرة للمفتش العام الأمريكي في السلطة المذكورة وذلك في شباط من عام ٢٠٠٤، أي بعد انتهاء فترة سلطة الائتلاف المؤقتة. وقد رافقت مظاهر الفساد آلية صرف الأموال المخصصة لتمشية أمور البلد وكذلك مساعي ما سمي بأعادة الأعمار في العراق، سواء بالنسبة للأموال المخصصة من الجانب الأمريكي أو الأموال العراقية، الأمر الذي أدى إلى تبديد الموارد المتاحة للمشاريع فضلاً عن ارتفاع تكاليف العقود. أن أحد عوامل الزيادة في تكاليف العقود هي ارتفاع تكلفة توفير الأمن التي تدخل في تكلفة العقود والتي تستند إلى قاعدة التكلفة زائداً هامش الربح، إلى تأثير تعدد المقاولات من الباطن (وبيع العقود من واحد إلى آخر).

ومن جملة الوقائع الواردة في تقارير المفتش العام الآتي:

١- قيام العراق بتسديد الأموال لأحد المتعاقدين مرتين على العمل نفسه.
٢ - السماح لأحد الضباط الأمريكيين بالتعامل مع ملايين الدولارات نقداً حتى بعد أن طرد من العمل لعدم كفاءته.

٣ - تم صرف (٨٩) مليون دولار من مجموع (١٢٠) مليون دولار خصصت لمشاريع بدون عقود أو وثائق، ونحو (٧.٢) مليون لم يتم التعرف على كيفية صرفها. (٢)
ويشير تقرير المفتش العام بالتفصيل إلى الفشل الإداري الممنهج وإنعدام الإشراف وممارسات الغش والاختلاس من جانب المسؤولين الأمريكيين الذين كانوا يديرون جهود إعادة الأعمار في العراق. وقد اتهمت إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة بالفساد والاستغلال السيء للموارد.

فمن بين موارد صندوق تنمية العراق فأن نحو (٨.٨) مليار دولار كانت قد تم تسليمها إلى الوزارات العراقية ولم يتمكن أحد من الوقوف على أبواب وكيفية الصرف. وقد تم رصد (٥٧) قضية قيد التحقيق منها (١٥) سرقة و(١٩) حالة رشوة و(٦) حالات غش في التجهيز. وهكذا تم هدر المليارات من الدولارات وتخريب القدرات الإنتاجية والخدمية وإعاقة عملية إعادة الأعمار.

ولم يقتصر الفساد في العراق على المسؤولين الأمريكيين والشركات الأمريكية العاملة في العراق، بل إمتد إلى المسؤولين والموظفين العراقيين في كافة مفاصل الدولة. فقد وجد المفتش العام الأمريكي فساداً كبيراً في الوزارات العراقية وخاصة وزارة الدفاع. فقد رفعت قضية اختلاس بمقدار مليار دولار على وزير الدفاع الأسبق حازم الشعلان ونحو (٢٧) مستولا في الحكومة الأولى التي شكلت برئاسة السيد أباد علاوي. ثم تبعتها أخبار السرقات من أموال العقود المتهم بها وزير الكهرباء الأسبق أبيهم السامرائي. وانتشر الفساد إلى جميع مفاصل الدولة وعلى جميع المستويات كما هو معروف. (٣)

الفرع الثاني : أسباب الفساد في العراق

من الضروري الوقوف على الأسباب والعوامل المختلفة لظهور وانتشار الفساد في العراق بغية محاولة محاربته أو التخفيف منه على الأقل. ومن أهم هذه الأسباب:

أولاً : الحروب والصراعات والحصار: فالحروب والصراعات التي تنشأ في المجتمعات، سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الدينية تترك آثارها في تفشي وانتشار الفساد في المجتمع. وفي العراق فأن الحروب المتعاقبة التي شنها النظام المباد لعقود من السنين، وما تبعها من حصار شامل أفقرت الناس وأعوزتهم لدرجة أن أساتذة الجامعة تراجعوا اقتصادياً في التسعينات إلى مراتب متأخرة وأضطر بعضهم إلى بيع كتبهم أو العمل كسائق بسيارته الخاصة، فيما اضطر المعلمون والمدرسون إلى بيع السجائر في الشوارع. ويقال أن الأساتذة والمدرسين والمعلمين هم ملح الأرض (فإذا فسد الملح فسد كل شيء). (٤)

ثانياً : إنعدام العدالة الاجتماعية: عندما يحدث تباين حاد بين ثراء وترف خرافي لأقلية، وبين عوز أذل أعزة وأشقى أكثرية فعمد قسم كبير منهم إلى إعطاء ضميره الأخلاقي إجازة حين رأى القوم ينعمون فيما أطفالهم شاحبون وزوجاتهم تتحسر على ثوب جديد. إن مثل هذه الحثييات أدت إلى إشاعة الفساد في زمن



النظام السابق، وما حصل بعد الإحتلال هو أن التغيير أطاح بالنظام ولم يطح بالفساد، وأن الحكومات المتعاقبة غير جادة في محاربة الفساد بعد هروب مسؤولون كبار نهبوا ملايين الدولارات، (وكان قبلهم "الحواسم") اشتروا الفلل والشقق الفارهة في عواصم عربية وغربية ومنهم من أصبحوا رجال أعمال بما نهبوا من أموال رافقت سقوط النظام. وفضلاً عن ذلك فقد مورس الفساد بشكل مشرع من خلال تخصيص رواتب ضخمة وامتيازات خيالية للرئاسات الثلاث والوزراء وأعضاء البرلمان (الذي ليس لها نظير في العالم المتقدم أو النامي)، ناهيك عن الايفادات لعواصم حول العالم لا ضرورة لها. وكان الأجدر أن تصرف هذه الأموال على فقراء الناس ومعوزيها لتكون قدوة حسنة للآخرين. كما أن المبالغة في تخصيصات الحماية كانت وسيلة مشجعة للفساد، وإذا كان الأمان قد تحسن فلماذا لم تقلص مجموعات الحماية؟ يتساءل البعض. !

ثالثاً : غياب المحاسبة والشفافية: يقال حينما تغيب الشفافية والمحاسبة يحل الفساد والعكس صحيح. لذلك فإن غياب المحاسبة والشفافية هو احد الأسباب الرئيسية لظهور وإدامة الفساد في العراق. أن مثل هذا الإقرار قد ورد في تقرير المفتش العام الأمريكي والذي يفسر به الفساد الذي ظهر في سلوك المسؤولين عن إعادة الأعمار في العراق وكما ظهر لدى المسؤولين العراقيين أيضاً .

رابعاً : الأحزاب السياسية والفساد: إن الأحزاب السياسية العاملة في الساحة العراقية قد حصلت وأنفقت أموالاً طائلة خلال السنوات الماضية وذلك من جراء الإرتفاع الكبير الحاصل في أسعار النفط العالمية، فضلاً عن الإنفاق الدولي الكبير نسبياً للأموال في العراق من باب المساعدات للنظام الجديد. فقد سهل هذا المال المتدفق على التوسع السريع في هذه الأحزاب، ويلاحظ البعض بأنه كلما إزدادت الموارد المالية لدى هذه الأحزاب كلما نمت وتوسعت وتعزز نجاحها، وكلما تعزز نجاح الحزب كلما إزدادت حاجته إلى الأموال لدعم هياكله التنظيمية. وبسبب هذه الحلقة المفرغة فقد إتجهت الأحزاب نحو العمل على تعظيم عوائدها الأمر الذي دفع هذه الأحزاب إلى التزاحم والمنافسة للسيطرة على أكبر قدر من المناصب، سواء التي تجلب لها الأموال أو تلك التي تحمي

مصادر دخلها (وهم المسؤولون الحكوميون) ولهذا السبب فإن أغلبية العقود الحكومية في العراق اليوم تتضمن عنصراً من الفساد في مجال التجهيز وفي عمليات الدفع. وتستمر المنافسة المحمومة من قبل جميع الأحزاب للحصول على المناصب الرئيسية لتعظيم المنافع المالية. ولهذا فقد أصبح الفساد ضرورياً لإستمرار الوضع القائم في العراق.

خامساً: ويشير البعض أيضاً إلى غياب القدوة النزيهة المتعفة على صعيد السلطة لتقتدي به الرعية. وهكذا فإن المجتمع العراقي قد تعرض في الثلاثين سنة الأخيرة إلى ضربات موجعة إستهدفت منظومته القيمية وتهرئة نسيجه الأخلاقي نجم عنها تخلخل أضعف مبدأ الحلال والحرام عند بعض المسؤولين، ومع أنهم قلة عددياً لكن تأثيرهم كبير. (٤)

المطلب الثالث : الأستاذ الجامعي القدوة الحسنة

إذا كان الأستاذ الجامعي على صعيد المعنى اللغوي يعني الماهر في أدائه وعطاءه ، فإن للعلم سطوته في جعل هذه المهارة منضبطة ومتوجهة من خلال إichاءات النزاهة والتفكير القويم ، والحرص على الاستقامة وإشاعة القيمة والكرامة والنبل والموضوعية ، وبناء العلاقات المعرفية السليمة ، ودعمها بالإخلاص وقوة النظرة العلمية ، وقد إستقت الإدارة الإسلامية معالم صلاحها من أخلاقية أهل البيت عليهم السلام والذين تلوهم من العلماء في حرصهم على ربط المهارة والعلم والمعرفة بالأخلاق ، تحقيقاً لشرطين أساسيين فيمن يتولى مسؤولية عامة أو خاصة وهما القوة والأمانة



فالأستاذ الجامعي هو عماد البحث العلمي والأكاديمي ، وهو الركن الأساس الذي تقوم عليه العملية التعليمية في الجامعات كلها ، وإذا أصبح هذا الأستاذ عاجزاً عن أداء مهمته على أكمل وجه ، تدنى مستوى التعليم تدنياً كبيراً في الجامعات .

أما مهام الأستاذ الجامعي الذي يعد المحور الرئيس في التعليم الجامعي فيفترض به أن يكون علمياً وتربوياً وأخلاقياً ، فيجدر به القيام بدور مثالي ليكون إنموذجاً يحتذى به ، وعليه أن يتسم بسمات الشخصية المتزنة السوية المنفتحة بعيداً عن كل أشكال السلوك المنافية للأعراف الأكاديمية .

ومن المسلم به إن مهمة الأستاذ الجامعي لا تقتصر على القدرة على توصيل المعلومات بصورة صحيحة للطلبة فحسب ، بل إن الأستاذ الجامعي بغض النظر عن إختصاصه ، فهو تربوي قبل كل شيء ، ويساهم بفعالية في إرشاد وتوجيه الطلاب لكونه جانب مهم في العملية التربوية .

أي أن مهمته مهمة تربوية تسعى إلى إضفاء المسحة الثقافية على طلابها والتأثير في سلوكهم وطرائق تفكيرهم ، وتتعدى إلى مساعدة الطالب في إكتشاف الذات بالإضافة إلى قدرته على البحث العلمي في مجال تخصصه ، وتمكنه من إضافة المعرفة و لا ينقطع عن التحصيل والعطاء طيلة حياته

وبذلك وحده يكون قادراً على التجديد في محاضراته والإضافة إلى معلوماته ، وفضلاً عن الكفاءة العلمية والفنية والقيام بمهامه التربوية على أكمل وجه ، ويكون ذو شخصية سوية وقوة حسنة يُقتدى به من الطلاب فهو بذلك يؤثر على سلوك وشخصية الذين يتعاملون معه من الطلاب وأفراد المجتمع ، وأن يتميز بأساليب القيادة الناجحة ، في الأوضاع الإعتيادية ، فالجامعة كما هو معروف هي التي تؤثر في المجتمع ، وتكون مركز إشعاع حضاري فيه .

أما في حالة الظروف غير الإعتيادية فيكون تحديد عناصر الخلل في الجامعات يتطلب أولاً تفكيك تركيبها الهيكلي إلى عناصره الأساسية وهي الطالب والأستاذ والموظف (الإداري والفني) .

وأن هذه العناصر الثلاثة هي التي تشكل مرتكزات الفساد الإداري في الوسط الجامعي ، وإن حالات الفساد الفردية التي قد تبرز فيها سرعان ماتتسح وتنتشر وتحول إلى ظاهرة عامة ، إذا ما وجدت الظروف المناسبة لذلك ، ومادامت الجامعة جزءاً من الوسط الإجتماعي فهي لا بد أن تتأثر بالأنماط السلوكية والأخلاقية والإجتماعية السائدة .

ومن هنا تأتي أهمية النزاهة وإشاعة ثقافتها في الوسط الجامعي ، فالأستاذ الجامعي النزيه يسهم في بناء جامعة نزيهة ، والجامعة النزيهة التي تتبنى منهاجاً تربوياً وإدارياً لتحسين طلبتها وموظفيها وأساتذتها من ظاهرة الفساد بكل أنواعه وأشكاله ، إنما تنطلق في ذلك من شعورها العالي بضرورة خلق وتكوين موظف حكومي نزيه ومقتدر ، وهكذا فإن الجامعة النزيهة تخلف مجتمعاً نزيهاً .

المبحث الثاني/ دور الجامعة في وقاية الطلبة من الفساد الإداري

أن هناك العديد من التعاريف للفساد الإداري ، ويمكن القول من الناحية الوظيفية التطبيقية ولأغراض البحث الحالي نعرفه بأنه " إنحراف بهدف أو / بوسيلة القرار في منظمة حكومية أو خاصة عما هو معتمد رسمياً ترويحاً لمصالح أو أهداف خاصة إذ ينتج عن ذلك الإنحراف أضراراً متباينة إضافة إلى الإخلال بالحالة النظامية التي تتم بداخلها ممارسات الفساد " .

إن إستمرار وانتشار حالات الفساد الإداري في كثير من المجتمعات رغم تواصل الإجراءات والجهود بهدف إزالته أو الحد منه ، يثير بعض التساؤلات عن مدى فاعلية الجهود والوسائل التقليدية السائدة والمعتمدة بهذا الصدد .

وتتوخى هذه الدراسة المتواضعة إلى كشف وتأكيد دور الجامعة في وقاية الأجيال المتعاقبة من الإنزلاق في دهاليز الفساد الإداري .



- تبرز أهمية هذا البحث وما قد ينتج عنه من توصيات بصدد وقاية المجتمع من الفساد الإداري من خطورة النتائج والتبعات التي يمكن أن تترتب عليه والتي يمكن إجمالها كما يأتي :
- ١- الفشل الكلي أو الجزئي في تحقيق هدف المؤسسة المصابة بالفساد الإداري ، سواء كانت في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ، لصالح تحقيق أهداف بديلة خاصة .
 - ٢- الإنتقاص من إمكانات المؤسسة المصابة (طاقات بشرية ، تكنولوجيا ، وقت ، إمكانات مادية) وتوظيفها خدمة لهدف هو غير الهدف الحقيقي للمؤسسة المعنية ، وبالتالي إضعاف وتقليص فرص تحقيق ذلك الهدف الحقيقي .
 - ٣- إمكانات إنتقال الخلل الذي يحدثه الفساد في قرار أو قرارات معينة في المؤسسة إلى القرارات الأخرى فيها بحكم العلاقات التكاملية فيما بين إجمالي قرارات المؤسسة ، أي أن الفساد الإداري مرض معدي .
 - ٤ - تتناسب أضرار وسلبات الفساد الإداري طردياً مع أحجام وطبيعة أهداف المؤسسات المصابة ، فالأضرار بالمؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية والمؤسسات الفنية يتوقع أن تكون أكثر خطورة من غيرها .
 - ٥- إضعاف النظام العام في المجتمع كون أن حالات الفساد الإداري هي حالات خروج من النظام العام السائد من زوايا متباينة ومتنافرة ترويحاً لمصالح خاصة .
- وتثور عدة أسئلة عند دراسة هذا الموضوع ممكن إيجازها بما يأتي :
- ١ - هل من مهام الجامعة تحصين طلبتها من إحتتمالات الانحرافات السلوكية (ومنها الفساد الإداري) فيما بعد التخرج ... أم أن فلسفة الجامعة تحصر مهامها في تطوير مقدرات الطلبة العلمية والتقنية ؟
 - ٢ - إذا كان من أهداف الجامعة تحصين طلبتها .. فما هي طبيعة وأبعاد هذا الدور ؟
 - ٣ - كذلك إذا كان من مهام الجامعة وقاية طلبتها من إحتتمالات الانحرافات السلوكية ... فهل هناك من آليات لتدعيم وتأكيد هذا الدور في ضوء الإحتياجات الميدانية المتزايدة .

المطلب الأول : الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مسألة الفساد الإداري وسبب إنتشاره في المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول المجدية لهذه الآفة التي تنخر في المجتمع .

إن تكلفة الفساد بالنسبة للفقراء في العراق تستمر بالتفاقم، إذ أدى الفساد إلى إزدياد تكلفة الحاجات الأساسية للناس مثل الكهرباء والغاز والدواء وحتى الغذاء. ولهذا فعندما تتوافر الفرصة للإستفادة من الفساد فإن عدداً متزايداً من العراقيين يستغلون هذه الفرصة ، وذلك كوسيلة لإشباع حاجاتهم الأساسية مما ينعكس على إدارة العدالة وحكم القانون والنظام التعليمي في العراق. ويقول البعض بأن الفساد ذاته يعد سبباً للفساد، أي أن الفساد من شأنه أن يديم حالة الفساد. فكلما إزدادت تكلفة المعيشة (كنتيجة للفساد) كلما تزايد عدد الأشخاص الذين يشتركون في ممارسة الفساد وذلك كوسيلة للعيش والبقاء.

وإلى جانب الدراسات العربية التي سنتناولها في الفرع الأول هناك دراسات أجنبية ستكون في الفرع الثاني

الفرع الأول - الدراسات العربية

يتخذ الفساد أشكالاً وعناصر متعددة ويعد عمل مستتر إذ يتم الفساد عادة في إطار من السرية والخوف ولم يعد الفساد عملاً فردياً بل أصبح عملاً منظماً ويوجد فيه عنصر المغامرة أو المخاطرة الذي يصاحب أعمال الفساد ، وقد حاول عدد من أساتذة الجامعات إعداد دراسات لغرض معالجة هذه الظاهرة سنتطرق إلى أهمها :

أولاً : دراسة الشريف (١٩٩٥)

هي دراسة عن دور المجتمع في مكافحة الفساد ، والتي قدمها خلال ندوة مكافحة الفساد التي نظمتها وزارة التنمية الإدارية في عمان ، الأردن ، أشار فيها إلى أن : الثقافة التي تسود في أي مجتمع هي التي تحدد للفرد قواعد سلوكه ، وتبين له حدود الحلال ، والحرام ، والمعروف ، والمنكر ، وعلى الرغم من أن ثقافتنا



العربية الإسلامية قد لحق بها بعض الوهن والتلوث ، بحكم وقوعها (شأن مثيلاتها في دول العالم الثالث) تحت هيمنة القيم المنبثقة عن حضارة عالمية طاغية ، فإنها تظل السند الأكبر لنا ، بما إنطوت عليه من قيم رفيعة ، ومُثل عُلّيا في التصدي لظاهرة الفساد . لذلك فإن إحياء هذه القيم هي السلاح الأمضى لمقاومة الفساد ونقطة إنطلاق المجتمع في التصدي له .

وفي سبيل تفعيل دور القيم الاجتماعية في التعامل مع الفساد الإداري ، وقائياً ، وعلاجياً . اقترح " إنشاء هيئة دائمة ، أو مجلس أعلى للتربية والتوجيه الاجتماعي ، تكون مهمته وضع برامج توعية بخطر الفساد ، وبيان آثاره الضارة على المجتمع ، وتحديد الأدوار المنوطة بكل مؤسسة في مجال مكافحته ، والتنسيق بين هذه المؤسسات لكي يتحقق التكامل بين جهودها ، وصولاً للغاية المتوخاة " .

وفي الندوة نفسها المشار إليها قدم أحد الخبراء دراسة عن دور الإعلام في مكافحة الفساد ، إذ أكدت الدراسة أن فاعلية دور الإعلام في مكافحة الفساد تتطلب توافر شرطين :

الشرط الأول : هو توافر مناخ الحرية الذي يتيح للعاملين فيها ، ممارسة مسؤولياتهم في إطار القانون دون خوف أو وجل .

والشرط الثاني : هو الكفاية المهنية المستندة إلى العلم والخبرة ، والقائمة على الفهم الواعي الدقيق للمسؤولية والموضوعية ..

الوسيلة الأولى : هي ماإصطلح العاملون في الإعلام على تسميته " الأخبار التحقيقية " التي يقوم الصحفي من خلالها بمتابعة قضية ما لدى الإمساك بأول خيوطها متابعة حثيثة ... وهي متابعة تقوم على عرض

الحقائق المجردة ، وعلى عدم إبداء الرأي فيها ، وعلى عرض الآراء المختلفة حولها " . (٥)

أما الوسيلة الثانية : والتي يمكن أن تلجأ إليها وسائل الإعلام في مكافحة الفساد فهي التوعية بكل ما يتعلق بأسباب وآثار الفساد ، بمختلف أساليب التوعية المناسبة لأذواق الجمهور .

الوسيلة الثالثة : هي القيام بتغطية موضوعية لأي قضية فساد توضع بأيدي القضاء .. لزيادة ثقة الجمهور بإمكانية المساءلة القانونية ، وبقدرته " القضاء " في مكافحة الفساد من خلال العمل القانوني .. ولتحذير المنخرطين في الفساد أن القانون سينالهم .

ثانياً- دراسة عز الدين (١٩٩٥)

التي قدمها أيضاً لندوة الوقاية من الفساد التي تم عقدها في العاصمة الأردنية (عمان) ، فقد أكد فيها الباحث البُعد الوظيفي في مكافحة الفساد ابتداءً ، ولكن التوصيات التي توصل إليها في نهاية دراسته تجاوزت ذلك على النحو الآتي :

١ - العامل الأول والأهم في مكافحة الفساد : هو ظهور إرادة سياسية واضحة ، ومحددة ، ودائمة لتحقيق ذلك .

٢ - العامل الثاني : فيكمن في إتباع منهج تربوي وتثقيفي يستهدف المجتمع بأسره : لصالح تأكيد القيم المناخية لممارسات الفساد .

٣ - العامل الثالث : فيؤكد تطوير الأجهزة الإدارية الحكومية ، وجعلها أكثر إستجابة للتغيرات البيئية الجارية .

٤ - العامل الرابع : من أجل مكافحة الفساد يؤكد ضرورة تدريب وتأهيل الموظفين بصورة متجددة .

٥ - العامل الخامس : إعطاء نصوص القانون ، وأحكام القضاء الجدية الكافية في ردع حالات الفساد .

ثالثاً:دراسة حكمت ، السيد طاهر

التي قدمت بعنوان " الدور التشريعي في مكافحة الفساد " فقد تبني الباحث فيها توصيات المؤتمر البرلماني الدولي الرابع والتسعين المنعقد في بوخارست في ١٢ / ١٠ / ١٩٩٥ حول الجهود البرلمانية لمحاربة الفساد ، بوصفها صالحة أن تكون إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد الإداري . (٦)



رابعاً - دراسة شحاته (٢٠٠١)

عن الفساد الإداري في الدول النامية ، ومن ضمنها الدول العربية ، أشار إلى أن أسباب هذه الظاهرة تعود إلى إغواج في السياسات الإقتصادية ، وفي النظامين القانوني ، والقضائي ، وأشار إلى أن الفساد الإداري في الدول النامية ، يختلف عنه في الدول المتقدمة ، إذ أصبح شيئاً معتاداً وفي كثير من الأحيان مقبولاً اجتماعياً.

هذا وقد توصل في دراسته إلى عدد من التوصيات للتعامل مع الفساد الإداري في الدول العربية ، والنامية على النحو الآتي :

- ١ - زيادة الوعي العام لدى الجمهور بأخطار الفساد ، وضرورة محاربته .
- ٢ - إلزام القيادة السياسية بمحاربة الفساد .
- ٣ - تأكيد كافة المنظمات ، والمؤسسات الإجتماعية مواقف القيادة السياسية في محاربة الفساد .
- ٤ - تقوية القدرات المؤسسية لأجهزة الدولة ، لتمكينها من محاربة الفساد .
- ٥ - نشر الحقائق عن جرائم الفساد الإداري للجمهور .
- ٦ - توفير بيئة إجتماعية في البيوت ، والمدارس إلخ ، تحث على تعزيز إحترام القوانين ، والمال العام ، وحقوق الأفراد .
- ٧ - تعاون القطاع الخاص مع الحكومة في محاربة الفساد الإداري .
- ٨ - التعاون مع الدول الأخرى في محاربة الفساد الإداري . (٧)

وأشار الباحث أيضاً إلى أن البنك الدولي متجه منذ العام (١٩٩٧) إلى تقديم قروض للدول النامية لتمويل مشاريع تحديث النظم القانونية ، والقضائية ، والإدارية في الدول النامية ، إذ يؤدي ذلك بدوره إلى تدعيم الحملة ضد الفساد الإداري .

الفرع الثاني - الدراسات الأجنبية

إلى جانب الدراسات التي قام بها الباحثون العرب فيما يتعلق بالفساد الإداري في المنطقة العربية هناك دراسات قام بها باحثون أجانب حول ممارسات الفساد الإداري سوف نتناول قسماً منها وعلى الشكل الآتي :

أولاً : هناك دراسة قام بها (ديلون ، 1986 ، Deleon) :
عن التعامل مع بعض ممارسات الفساد الإداري في مدينتي نيويورك ، وطوكيو .. وتوصل إلى الإستنتاج إن إتساع الفجوة بين القواعد الإجتماعية الملزمة ، ورغبات أفراد المجتمع من جهة ، وما تتضمنه القوانين والأنظمة للإدارة العامة من شأنه أن يؤدي إلى إتساع مساحة ممارسات الفساد الإداري ، كما يؤكد ذلك العديد من الظواهر في مدينتي نيويورك ، وطوكيو ، وإنطلق الباحث من هذه الزاوية في صياغة توصياته الوقائية . (٨)

ثانياً : وهناك دراستا (كليتجارد Klitgaard, 1987) و (كلارك : Klark m 1987) : حول مكافحة الفساد في دول جنوب شرق آسيا ، وخاصة " هونج كونج " توصلتا فيهما إلى تأكيد النتيجة نفسها ، وهي الحاجة إلى إجراء تغييرات مناسبة في النظم القيمية الإجتماعية ، كمستلزم للوقاية الفعالة من ممارسات الفساد الإداري . (٩)

ثالثاً : وأنجز ميترا (Mitra, 2000) دراسة عن الفساد الإداري في الهند :
حيث أشار إلى أن الفساد السياسي المرتبط بالحملة الانتخابية هو السبب الرئيس للفساد الإداري في الهند ، وبالتالي إقترح إجراء إصلاحات سياسية في المواقع التي أدت إلى ظهور الفساد الإداري في الإدارة الحكومية الهندية . (١٠)



رابعاً: دراسة منساه (Mensah , 2000) : دراسة حول الفساد الإداري في الدول الإفريقية: إذ إعتد منهجاً ومنظوراً إقتصادياً إستنتج الباحث أن الفساد الإداري في الدول الإفريقية يمارس كآلية لإعادة توزيع الدخل ... وأشار أن ممارسات الفساد هذه تأخذ عادة صيغ مختلفة وأبرزها :

١ - الصيغة الأهم والتي أسماها الفساد الإداري الرسمي : تتجسد بممارسات تبني على الثغرات وحالات الغموض في القواعد والنظم والقوانين الرسمية ، ترويجاً لمصالح خاصة ، عادة تعود لمستويات قيادة عليا في أجهزة الدولة . ومن ثم تتطور هذه الصيغة إلى ما أسماه الباحث بالفساد الإداري العام ، إذ تبدأ المستويات الإدارية الأدنى بممارسات فاسدة على نطاق شمولي ، ترويجاً لمصالحها الخاصة .

٢- وعلى الرغم من المنحى الإقتصادي الذي إعتد به الباحث ، يلاحظ أن توصياته للتعامل مع الفساد الإداري أخذت طابعاً غير إقتصادي .. فقد أشار إلى ضرورة إعتداد الشفافية ، والمحاسبة بالدرجة الأولى . (١١)

ويظهر من الدراسات السابقة ، على الرغم من تعددية وتنوع وتباين منطلقاتها الفكرية ومناهجها ، إنها لم تتناول بصورة محددة دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في الوقاية من الفساد بصورة عميقة ، على الرغم من أهمية هذه المؤسسات في المجتمعات المعاصرة في مجال تنشئة الأجيال الجديدة ... وهذا مما يعطي مبرراً ليس بالقليل للقيام ببحث الموضوع بصورة أعمق وأدق حتى نصل للفائدة المرجوة . .

المطلب الثاني/ دور الجامعة في إعداد الإنسان

لغرض توضيح دور الجامعة في إعداد الإنسان لابد من توضيح مكونات وعناصر الإنسان ضمن أطر سلوكية وضمن منهجية إتخاذ القرارات ، كونها الأرضية التي يتم فيها البحث الحالي ، أولاً ومن ثم توضيح أهداف الجامعة بأطرها الفلسفية العامة ثانياً . (١٢)

الفرع الأول : توظيف طاقات الإنسان

الإنسان هو " وحدة طاقة فكرية " و " وحدة طاقة فلسجية (عضلية) " ذات أبعاد نوعية (تخصصية) وكمية (كم الجهد الفكري أو الفلسجي الممكن القيام به في وحدة زمن معينة) ، حيث تمثل الطاقات الفكرية والفلسجية الموظفة فعلاً من قبل الإنسان سلوكياته وممارساته الفعلية ، وهي في جوهرها وسائل يستخدمها الإنسان لتحقيق أهداف شخصية أو مؤسسية فيما إذا كان يعمل في مؤسسة خاصة أو عامة .

الإنسان هو أيضاً " مجموعة من الدوافع " المتنوعة والمتغيرة والتي تتمثل عند التعبير عنها من قبل الإنسان ، الأهداف التي يُراد تحقيقها ، وقد تكون تلك الأهداف فردية خاصة أو قد تكون مؤسسية عند تجميعها لأفراد عديدين تحت مظلة مشتركة أو موحدة .

فطاقات الإنسان الفكرية والفلسجية إذن توظف عادة ، بجانب إمكانات مادية وتكنولوجية ذات علاقة لتحقيق دوافع معينة ، بجانب ماتقدم تضم شخصية الإنسان عنصراً ثالثاً وهو " العقلنة " (Rationality) وهي المقدرة على إجراء حسابات قبل وأثناء ممارسة أي سلوكية (عملية إتخاذ قرار) من قبل الإنسان ، بصفته الفردية أو المؤسسية ، بين الوسيلة التي يوظفها والهدف الذي يريد تحقيقه .. وصولاً لإختزال الوسيلة (طاقات فكرية وفلسجية وتكنولوجية وإمكانات مادية متاحة) لأبعد الحدود وتعظيم الهدف المراد تحقيقه كما ونوعاً .

وأخيراً تضم شخصية الإنسان عنصراً رابعاً هو " الضوابط السلوكية " (القيم) والتي تؤثر تأثيرات محسوسة على الطاقات الفكرية والفلسجية التي يوظفها الإنسان والأهداف التي يحددها لأغراض التنفيذ في مختلف تصرفاته على المستويين الفردي والمؤسسي . (١٣)

الفرع الثاني : أهداف الجامعة في إعداد الإنسان

أما أهداف الجامعة ، كما إتفق عليها الباحثون من ذوي العلاقة فهي إعداد الإنسان إعداداً متكاملأً وضمن معطيات المجتمع وبما يسهم في تطوير وتحسين مستويات الفرد والمجتمع (١٤)



وبالمنظور التحليلي يمكن القول بأن دور الجامعة يتركز في إحداث تغييرات نوعية وكمية في مقدرات الإنسان الفكرية والتقنية (الطاقة الفكرية والفلسجية) .. وصولاً لتعظيم الوسائل الذاتية التي هي في حوزة ذلك الإنسان . كذلك يبرز دور الجامعة في إحداث تغييرات في الضوابط السلوكية ، (القيم الوظيفية) التي يلتزم بها الإنسان ضماناً للتوظيف الفعال لأمكاناته الفكرية والتقنية لتحقيق أهداف فردية أو / مؤسسية ضمن أطر ونواميس النظام العام .

تأسيساً على ماتقدم يمكن القول بأن حصول إنحرافات سلوكية لدى الإنسان يمكن أن تحصل في حالة وجود قصور في بلورة وتطوير ضوابطه السلوكية (القيم الوظيفية) مما قد يدفعه إلى تبني هدف غير إيجابي أي غير الهدف الذي يفترض أن يتبناه على المستوى الفردي و / أو المؤسسي ومما قد يدفعه في الوقت نفسه إلى توظيف الوسيلة المتاحة (وحدة الطاقة الفكرية والفلسجية إضافة إلى الإمكانيات المادية والتكنولوجية ذات العلاقة المتاحة) ، لتحقيق هدف غير إيجابي أي غير الهدف الذي يفترض تحقيقه أصلاً ولما كان من أهداف الجامعة تطوير وبلورة الضوابط السلوكية (القيم الوظيفية) للإنسان .. يبرز دورها بصورة جلية في وقاية هذا الإنسان (الطالب) من الانحرافات السلوكية ، ومنها : سلوكيات الفساد الإداري مستقبلياً .

ومما يعطي تأكيدات إضافية على دور الجامعة الوقائي إزاء الانحرافات السلوكية ، كالفساد الإداري ما يأتي :

- ١ - تأكيدات علماء النفس والإجتماع المعاصرون بأن مايكتسبه ويتعلمه الإنسان من ضوابط سلوكية والتي تدفعه للقيام أو لعدم القيام بممارسات معينة (عمليات إتخاذ قرارات) خلال فترته العمرية (١٨ - ٢٥ سنة) ، وهي عادة فترة دراسته الجامعية ، سيكون لها بالتأكيد انعكاسات أساسية على سلوكياته فيما بعد فترة الحياة الجامعية ، أي خلال مرحلة عمله في الدوائر والمؤسسات في المجتمع الأوسع . (١٥)
- ٢ - إن غالبية من يعمل في المستويات القيادية العليا و الوسطى وحتى التنفيذية في مختلف المؤسسات والدوائر في القطاعين الخاص والحكومي في العلم هم من خريجي الجامعات كما تشير إلى ذلك مجلدات الإحصاء السنوية للأمم المتحدة للسنوات الخمس الأخيرة (UN.Statistical Abstract 1999,2000,2001,2002,2003).

الفرع الثالث : الأسباب المحتملة التي قد تحد من الدور القيمي الوقائي للجامعة

هناك أسباب نرى من الضرورة التطرق إليها والتي تحد عند ممارستها من الدور القيمي الوقائي للجامعة عند التعامل مع الطلبة الدارسين فيها :

- ١ - حرص الجامعة على المواكبة الدؤوبة للتطورات العلمية والتكنولوجية المتعاضمة والمتسارعة وتطوير مقدرات الطالب (وحدة طاقة فكرية وفلسجية / وسيلة) علمياً وتكنولوجياً طبقاً لذلك قد يستحوذ على جزء من جهودها في مجال تطوير الجوانب التربوية القيمية " الضوابط السلوكية " .
- ٢ - طلبات ومناقشات سوق العمل في العصر الحالي على الموارد البشرية التي تعدها الجامعات ، وتأكيداتها المسرفة وبالدرجة الأساسية على المميزات العلمية والتكنولوجية للإنسان لأغراض التعيين ، وحرص الجامعة على ضمان أوسع وأحسن فرص العمل لخريجها ، يمكن أن يختزل من الجهود الجامعية المطلوبة في تطوير الجوانب التربوية والقيمية (ضوابط سلوكية) .
- ٣ - إكتفاء الجامعة بالتأكيد على تبني الطلبة لعدد من الضوابط السلوكية بقدر ما يحافظ على النظام العام وسير العمل داخل الجامعة فقط .
- ٤ - الإتكال المسرف على دور العائلة في بلورة وتطوير دوافع الإنسان قبل وأثناء مرحلة دراسته الجامعية ، وفي الوقت الذي لايجد الوالدان ، في الوقت الحاضر ، الوقت اللازم لمواصلة دورهم التربوي والقيمي بسبب الإنغماس بمسؤوليات معاشية متعاضمة .



٥ - عدم توفر وقت كافي لدى المدرس الجامعي ، في ضوء الزخم العلمي والتكنولوجي المتنامي ، والذي يحرص على نقله إلى طلبته ، للتأكيد على تطوير دوافع طلبته بما يضمن وقايتهم من إنحرافات سلوكية غير إيجابية مستقبلاً .

٦ - صعوبات الربط بعض الأحيان خلال المحاضرة الجامعية الإعتيادية بين المفردات العلمية والتكنولوجية (خاصة في العلوم الطبيعية) ومفردات علم النفس وعلم الاجتماع ذات العلاقة بتنمية دوافع الإنسان وضوابطه السلوكية بما يضمن وقايتهم مستقبلاً .

إمكانات تأكيد دور الجامعة القيمي الوقائي عن طريق تفعيل آلية الدوافع والحوافز من قبل الجامعة أثناء التدريس الجامعي تنطلق آلية (الحافزية / الدافعية) المستنبطة من دراسات نفسية واجتماعية (١٦) من الإفتراضات التالية :

١ - الحافزية : هي مؤثرات سلوكية خارج كيان الإنسان ، قد تكون رادعة له عن سلوكية معينة أو مشجعة للقيام بسلوكية معينة أخرى ، وقد تكون مادية أو / إعتبارية .

٢ - الدافعية : هي مؤثرات سلوكية داخل كيان الإنسان ، قد تكون رادعة له عن سلوكية معينة أو مشجعة للقيام بسلوكية معينة أخرى ، وقد تكون مادية أو / إعتبارية .

٣ - كلما كان مستوى تجاوب المحفزات الخارجية مع الدوافع الداخلية ذات العلاقة للإنسان أعلى كلما أمكن توجيه سلوكيات (عمليات إتخاذ القرارات) ذلك الإنسان بالإتجاهات المطلوبة أعلى .

ولغرض توظيف آلية الحوافز / الدوافع لأضعاف أو إزالة احتمالات الإعتياد على بعض السلوكيات السلبية خلال الحياة الجامعية (مثلاً الغش ، والتي يمكن أن تؤدي بالإنسان إلى ممارسة الفساد الإداري فيما بعد مرحلة الدراسة الجامعية ، لابد من التحري عن الدوافع والحوافز (أي الأسباب) المحتملة لمثل تلك الممارسات ابتداءً. (١٧)

هذا ولغرض توظيف آلية الحافزية / الدافعية ، لابد لعضو الهيئة التدريسية الجامعية من أن يتحرى عن أساليب " تسكين " الحافز أو الدافع السلبي أو إضعافه إذا لم يتمكن من إغائه ، وبنفس الوقت لابد له من أن " يُفَعِّل " ماهو ساكن من حوافز أو دوافع إيجابية ذات علاقة أو اللجوء إلى البدائل من هذا وذلك وبما يساعد على تحجيم ماهو سلبي من هذه المؤثرات السلبية ..

وبالتالي عدم إفساح المجال لأعتياد الطالب الجامعي على ممارسة الغش كمقدمات لممارسة الفساد الإداري في حياته العملية بعد فترة دراسته الجامعية .

فمثلاً يمكن إختيار أحد الأسباب (دافع) المحتمل لممارسة الغش من الجدول رقم (١) ومحاولة التحكم به " إعتياد الطالب على التعاون مع الآخرين ومد يد المساعدة لهم في كل الأحوال حتى في قاعات الإمتحان " ، هنا يمكن لعضو الهيئة التدريسية الجامعي (أن يعيد صياغة هذا الدافع) في ذهنية الطالب الذي يمارس الغش لهذا السبب ، بأن يقنعه بالحوار خلال الساعة المكتبية الإرشادية بأن التعاون ومساعدة الآخرين هي إحدى القيم العشائرية الحميدة في المجتمع كما أن العدالة والإنصاف هي إحدى القيم العشائرية الحميدة في المجتمع أيضاً (إستدعاء دافع إيجابي وتفعيله) ، فمساعدة الطالب الآخر عن طريق الغش في الإمتحان ، للحصول على علامة أعلى مما هو يستحق وبصورة مميزة عن أقرانه يعتبر إنتزاعاً بقيمة مجتمعية إيجابية (التعاون) بصيغة تتقاطع مع قيمة مجتمعية إيجابية أخرى (وهي العدالة والإنصاف) ، فلكي نحترم قيماً العشائرية والعائلية النبيلة لابد من أن نلتزم بها جميعاً دونما إنتقائية ، لابد أن نساعد الآخرين في تحقيق أهداف ومكاسب عادلة ومنصفة ، وأن من شأن ذلك كله أن يؤدي إلى زيادة إحترام المجتمع المحيط للفرد .

كذلك الأمر إذا أختير سبب (حافز) من أسباب ممارسة الغش مثلاً : " الصياغات المعقدة والمبهمه لأسئلة الإمتحانات " ، هنا يمكن أن يعتمد التدريسي الجامعي إلى إلغاء هذا المؤثر السلوكي الخارجي كاملاً وبالتالي إلغاء احتمالات ممارسة الغش بسببه عن طريق الحرص على الوضوح والبساطة في صياغة



الأسئلة الإمتحانية وبما لا يؤدي إلى أي غموض بالمقاصد والمعاني لدى الطلبة المعنيين ، أو أن يعتمد إلى إعطاء المجال أثناء ساعة الإمتحان للطلبة بالأسئلة الإستيضاحية مع إستعداده لإعطاء إجابات وافية بنفس الإطار ، بنفس الوقت قد يؤكد عضو الهيئة التدريسية لطلبته حرصه العالي على تطبيق العقوبات الجامعية القانونية بحق من يمارس الغش أثناء الساعة الإمتحانية ، حيث أن هذا المحفز يمكن أن يُضعف من تأثيرات المحفز الأول على سلوكية الطالب المعني خلال فترة الإمتحان .

وبالطبع أن جهود عضو الهيئة التدريسية في التحكم بدوافع وحوافز الطالب ذات العلاقة بممارسات الغش ، ضمن الجهود الإجمالية لتحقيق ، هدف الجامعة في تطوير الضوابط السلوكية.

أظهرت التحليلات في الصفحات السابقة بأن السؤال البحثي الثاني فهو يندمج مع دور التدريس الجامعي النموذج ويمثل جزءاً مكماً لدوره التعليمي المعرفي التقني ... حيث تتم عملية التكامل بين الدورين بإعطاء الأوزان اللازمة والمناسبة لكل منهما في الممارسات اليومية للتدريس الجامعي النموذج ...

كما تتم عملية التكامل عن طريق تطعيم مفصل العملية التعليمية المعرفية والتقنية بالمفردات التربوية القيمة ذات العلاقة من قبل التدريسي الجامعي النموذج .

أما بالنسبة للبعد النفسي والسلوكي للآلية التي تبرز الحاجة لإعتمادها فتتجسد في محاولة التأثير بالطرق المناسبة بدوافع وحوافز الطالب بهدف إستتفار وتوظيف ما هو إيجابي منها وإلغاء أو إضعاف ما هو سلبي حسبما يراه التدريسي الجامعي النموذج . كل ذلك بالطبع لا ينفى دور الطالب ذاتياً ودور العائلة والمجتمع في الحرص على مواصلة بناء الشخصيات المتوازنة لأبناء الأجيال الصاعدة ...

ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة وجدنا بأن الفساد إذا إستشرى في المجتمع فإن ذلك يؤدي إلى إنهيار الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي مجتمع ، وإن إستمرار الفساد المالي والإداري في دوائر الدولة والمؤسسات الأهلية هو من الآفات التي تهدد مستقبل الأجيال في العراق .

وإن قانون العفو العام عن المفسدين أسهم بشكل كبير في إنتشار الفساد المالي وعدم تسليم المتهمين للقضاء ، وأنه بالرغم من عمل هيئة النزاهة والكاتب العامة للمفتشين في الوزارات إلا أن الفساد مازال مستشرياً في المؤسسات الحكومية ولم تتصد إلا لجزء بسيط منه وذلك بسبب عدم العمل بتكاتف بين الدول العربية والعالمية ، إضافة إلى سيطرة الأحزاب السياسية على تعيين وعمل المفتشين العاملين في الوزارات المختلفة .

وأن العراق وقع في أخطاء عدة أدت إلى إنتشار الفساد الإداري والمالي منها تشريع قانون العفو العام الذي بموجبه تم إطلاق سراح العديد من المفسدين لاسيما ممن سرقوا مبالغاً طائلة من موازنات الحكومة وعدم تسليمهم إلى القضاء لنيل العقاب العادل .

إضافة إلى عدم إلزام العراق بستراتيجية مكافحة الفساد التي وضعت عام ٢٠١٠ - ٢٠١٤ ، ولهذا نؤكد على ضرورة توصيف الحالة بعيداً عن أية ضغوطات سياسية وتقديم المفسدين للعدالة بغض النظر عن الإنتماءات .

والإلتزام بالستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وبناء مؤسسات جديدة تضاف إلى هيئة النزاهة وكاتب المفتشين العاملين وتشريع القوانين والمصادقة عليها لاسيما قانون مكافحة الفساد الدولي وإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لأحضر الفاسدين الهاربين خارج الحدود وإسترداد أموال الشعب المسروقة ، وإعادة الأموال إلى أماكنها وإعادة المفسدين ومحاسبتهم .

النتائج

تم إعتماد النتائج على مستوى الجامعات قيد الدراسة ككل ، وذلك كون هدف الدراسة هو دراسة الظروف المصاحبة لأداء التدريسي مهما اختلف موقعه، إلا أن سلوكه الأكاديمي يبقى موحداً في كل الجامعات ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال جمع الإستمارة رقم (١) والموزعة على أساتذة الجامعات هي :



- ١ - إن مانسبته نحو (٥٠ بالمائة) من التدريسيين لا يملكون عقاراً بالرغم من سنوات خدمة طويلة ، وهي نسبة غير قليلة ، وتحتاج إلى إهتمام من لدن المؤسسات التعليمية لتوفير سكن ملائم ومستقر للتدريسي تؤمن له العيش الرغيد .
- ٢ - وكذلك فإن ما نسبته (٣٥ بالمائة) من التدريسيين غير مكثفين بالدخل الشهري مما قد يضطرهم إلى البحث عن مصدر آخر للدخل وبالتالي يؤثر على مكانتهم الإجتماعية .
- ٣ - تبين أن نسبة (٧٨ بالمائة) من التدريسيين يحققون مقاييس الجودة من حيث المواد التي يُدرّسونها ، غير أن النسبة المتبقية (٢٢ بالمائة) يتجاوزون هذه المقاييس في تدريسهم لأربع أو خمس مواد وهذه النسبة تحتاج إلى وقفة في أسبابها ودواعيها ، لأنها قد تدخل في دائرة الفساد .
- ٤ - إتضح من النتائج أن مانسبته (٧٣ بالمائة) من الذين يُكلفون بالمهام الإدارية يمارسون التدريس مما يعني أنه حريص على أداء المهام التدريسية إلى جانب مهامه الإدارية وإن المهام الإدارية لا تكون عائقاً أو حجة لإبتعاد التدريسي عن أداء واجب التدريس
- ٥ - تبين أن ما نسبته (٢٢) بالمائة من التدريسيين يدرسون مواداً بعيداً عن إختصاصهم وهذه النسبة غير قليلة ينبغي أن تُعالج كونها ظاهرة غير مقبولة ولا يوجد لها أي مبرر .
- ٦ - توصلت الدراسة أيضاً إلى أن نسبة (٧٧ بالمائة) من التدريسيين مهتمين بإعداد البحوث في حين (٢٣ بالمائة) غير مهتمين بذلك ، وأن (٨٠ بالمائة) منهم يرون أن إجراء البحوث لها آثاراً إيجابية ونسبة (٢٠ بالمائة) يرون غير ذلك ، وهذه النسبة (٢٣ بالمائة و ٢٠ بالمائة) تعد نسب غير قليلة كون إجراء البحوث من أهم مميزات الأستاذ الجامعي وتحتاج إلى متابعة من قبل المسؤولين .
- ٧ - إن ظاهرة مساهمة التدريسي في وضع المناهج تعد جيدة ولكن تحتاج العملية إلى حالة من الضبط كون الخبرة تأخذ دورها في هذا المجال ، إذ أن هذه الدراسة أظهرت أن مانسبته (٨٥ بالمائة) من التدريسيين يساهمون في وضع المناهج أغلبهم من ذوي الخدمة القليلة وقد يكون السبب في أن الأقسام العلمية غير حريصة على تزويد الأستاذ بالمفردات المنهجية ، إضافة إلى عدم متابعة القسم العلمي للأستاذ ، يؤدي إلى عدم إتمام المنهج والالتزام بمفرداته .
- ٨ - إن إستخدام وسائل التدريس الحديثة من الظواهر المهمة التي ترفع من مستوى العلم والعملية العلمية برمتها ويبعد التدريسي عن إضاعة الوقت ويستغله في توضيح المادة العلمية بشكل أكثر .
- ٩ - من النتائج المهمة للدراسة أن كل أستاذة العينة المدروسة أجمعوا على أن أسلوب التدريس الخصوصي أسلوباً لا يليق بالمستوى الجامعي ، وبالتالي لا توجد مثل هذه الحالات في الأوساط الجامعية ومهما كانت الدراسة صعبة بالنسبة للطالب والضروف المادية أصعب بالنسبة للتدريسي .
- ١٠ - ومن الإستنتاجات الأخرى هي عدم الإلتزام بالوقت بسبب الظروف الخارجية مثل إزدحام الشارع والإنفجارات المتكررة وبشكل عشوائي بالمكان والزمان وتفتيش المناطق السكنية أثناء الدوام الرسمي وإنقطاع الطريق بشكل مفاجئ والأحجار والسلاسل التي تضيق من الشوارع وتسبب التأخير وكذلك الإعمار ووضع الجسور والإختناقات المرورية وقطع الطرق الرئيسية وبدون بديل مما يضطر الأستاذ إلى قطع طرق مطولة وبعيدة من أجل الوصول بالوقت المناسب ، لذلك يتم الإستفادة من أي فرصة تسمح للأستاذ لإتمام المنهج مع طلابه .

التوصيات

توصي الدراسة بالنسبة لأستاذة الجامعات بما يأتي :

- ١ - توفير سبل السكن المناسب للتدريسي وتأمين وسائل النقل حتى يتم تخفيف مشقة الحياة الصعبة ، ويرفع من مكانته الإجتماعية المرموقة حتماً ، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال وضع نقابة خاصة بالأستاذ الجامعي من أجل الحفاظ على حقوقه وتوفير المستلزمات الأساسية لعمله .



٢ - عدم تكليف التدريسي بمواد دراسية أكثر من طاقته وذلك للحفاظ على مستوى أدائه والتعاون مع التدريسيين المكلفين بالمهام الإدارية بتقليل عدد موادهم الدراسية وعدد ساعاتهم أيضاً ، وإفساح المجال للآخرين ، لتسنب المناصب الإدارية .

٣ - عدم السماح للتدريسي بتدريس مواد خارج التخصص ومتابعة ذلك ، كونها تمثل حالة غير مقبولة .

٤ - توفير الإمكانيات اللازمة لإعداد البحوث من حاسبات ومواد مختبرية ، وتوفير شبكة الإنترنت بشكل واسع إلى كافة الأساتذة في الكليات من أجل توفير المعلومات الحديثة المتعلقة بإختصاصهم .

٥ - إعطاء الأستاذ الجامعي مكانته وإحترامه في الجامعة وفي أي مكان آخر من قبل نقاط السيطرة والتفتيش ، والتي قد تكون سبباً في تأخير الأستاذ عن حضوره وأداء واجباته العلمية والتربوية وفقدان مصداقيته لعدم وصوله في الوقت المناسب .

٦ - العمل على تطوير كفاءة الأستاذ الجامعي من خلال الدورات التدريبية لتعلم اللغة الأجنبية وإستخدام الحاسوب طريقة حديثة لتطوير العملية التدريسية .

أما فيما يخص الفساد الإداري فلقد خلصنا إلى النتائج التالية :

يتخذ الفساد أشكالاً وعناصر متعددة ويعد عمل مستتر إذ يتم الفساد عادة في إطار من السرية والخوف ولم يعد الفساد عملاً فردياً بل أصبح عملاً منظماً ويوجد فيه عنصر المغامرة أو المخاطرة الذي يصاحب أعمال الفساد ويصنف الفساد إلى أربعة مجاميع وكالاتي :

الانحرافات التنظيمية ، والانحرافات السلوكية ، الانحرافات المالية ، الانحرافات الجنائية وعن آثار الفساد السلبية هي : ١ - حالات الفقر وتراجع العدالة الإجتماعية وإنعدام ظاهرة التكافؤ الإجتماعي والأقتصادي ٢ - ضياع أموال الدولة التي يمكن إستغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين ٣ - آثار الفساد على المهمشين .

ومن آليات مكافحة الفساد المحاسبية ، المساءلة ، الشفافية ، النزاهة

دور الأستاذ الجامعي مهم جداً وحيوي في تطوير نظام النزاهة الوطني والأسهام عبر المدخل التعليمي في تحقيق ذلك من خلال تضمين موضوع النزاهة في المناهج الدراسية المقررة إضافة إلى المحاضرات الموجهة بصورة مباشرة من أجل ترسيخ نظام النزاهة ضمن درس الأسراف التربوي والذي يلعب دوراً حيوياً ومهماً في تطوير المكتسب الثقافي للطلاب بالقضايا العامة في البناء القيمي والأخلاقي للمواطنة الصالحة .

كما أن المبادرات التي يقوم بها الأستاذ الجامعي ضمن مادتي الإرشاد التربوي وحقوق الانسان هي مفيدة جداً لإختبار مدى تقدم أو تراجع نسب التطبيق بدلالة الاداء للطلاب عبر اسهامه باختلاف درجة المشاركة في المبادرة ، إضافة إلى ان الأستاذ الجامعي يلعب دوراً كبيراً في مجال الابحاث والدراسات في مجال في بناء وتطوير وتقييم وتقويم نظام النزاهة الوطني سواء من حيث النظريات العلمية وسبل تطبيقها على الحالة في العراق إضافة إلى مقارنة العراق مع انظمة النزاهة الوطنية تتشابه مع مقومات قوة الدولة ووضعها ونظامها السياسي .

أما عن التوصيات :

١ - القيام بحملة عبر مبادرة (حوارات النزاهة) في الجامعات العراقية لتعزيز ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد .

٢ - قيام هيئة النزاهة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بناء مفردات المنهاج التطبيقي في مجال مكافحة الفساد في مواد (الارشاد التربوي وحقوق الانسان) .

٣ - اقامة فعاليات ثقافية وفنية ضد الفساد وتعمل على التوعية غير المباشر لمخاطره على مستقبل العراق وكيف يعوق من اندفاع عجلة الاعمار والبناء والتنمية المستدامة .

٤ - التعاون مع منظمات المجتمع المدني لبناء شبكة وطنية تتكون من (دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في هيئة النزاهة ، الجامعات العراقية ، منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال مكافحة الفساد)



٥ - دعوة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد ورقة سياسات إلى مجلس الوزراء من أجل تطوير مكانة الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع عبر تطوير التشريعات والقوانين والتعليمات حول آليات التفاعل بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات الدولة المجتمعية وتحديد آليات لتطوير نظام النزاهة الوطني .

إستمارة إستبيان بحث علمي رقم (١)

عنوان البحث : تحسين الأستاذ الجامعي: الباحث : *****جامعة كربلاء / كلية القانون .
أعدنا هذه الإستمارة توكيلاً للفائدة العلمية ، وللاستاذ الجامعي الحرية الكاملة بأن يضع اسمه على الأستاذة ، أو الأحرف الأولى ، أو لا يضعها ، إذ أن المهم لدينا معرفة الأجوبة التي تتضمنها الإستمارة ، والله ولي التوفيق .

الاسم : الجامعة : الكلية : القسم : الجنس : محل السكن :
الحالة الزوجية : عدد أفراد الأسرة :
س١ : هل تملك عقاراً على وجه الإستقلال ؟
س٢ : هل تمتلك واسطة نقل أم لا ؟
س٣ : هل الدخل الشهري الذي تحصل عليه من الجامعة يكفيك طيلة الشهر ؟
س٤ : هل تقوم بتدريس مادة واحدة ضمن إختصاصك أم أكثر من مادة ؟
س٥ : هل تتبوأ منصبا إدارياً ؟
س٦ : هل عمك الإداري يعرقل عملك في التدريس ؟
س٧ : هل المادة التي تقوم بتدريسها بعيدة عن إختصاصك العلمي ؟
س٨ : هل تهتم بالبحث العلمي ؟ وكم بحثاً علمياً تنجزه سنوياً ؟
س٩ : هل تعتقد أن البحث العلمي من مميزات الأستاذ الجامعي ؟
س١٠ : هل لك دور في وضع المناهج العلمية ، وماهي المميزات التي تقترح أن تتوفر في لأستاذ الجامعي لهذه المهمة ؟
س١١ : هل تستخدم الوسائل الحديثة في عملية التدريس ؟
س١٢ : مامدى إلتزامك بالوقت ، وماهي الظروف التي تكون خارج إرادتك والتي تحول دون وصولك بالوقت المحدد ؟
ملاحظة : يمكن الكتابة على ظهر الإستمارة .
جدول رقم (٢) :

أسباب الغش في الوسط الطلابي الجامعي مرتبة من الأكثر شيوعاً الى الأقل	لا أوافق جداً ١	لا أوافق ٢	غير متأكد ٣	أوافق ٤	أوافق جداً ٥	المتوسطات الحسابية الموزونة
١. الصياغات المعقدة والمبهمة لأسئلة الامتحانات.	٥	١٣ ١٦	٤ ١٢	٣١ ١٢٤	٤٧ ٢٢٥	٣,٩٧
٢. إعتقاد الطالب بأن المدرس متشدد جداً في إعطاء العلامات عامة .	٣	١٣ ٢٦	١٧ ٥١	٣٤ ١٥٢	٣٣ ١٦٥	٣,٩٤
٣. صعوبات الأسئلة الإمتحانية من حيث الفحوى والمضمون.	٥	٦ ١٢	١٧ ٥١	٣٨ ١٥٢	٣٤ ١٧٠	٣,٨٥
٤. محدودية الانفتاحية بين الطالب	٥	١٣	١٩	٣٣	٣٠	٣,٦٥



	٢٦	٥٧	١٣٢	١٥٠	والمدرس بصدد طرق التدريس وأسلوب الامتحان .	
٦	١١ ٢٢	١٤ ٤٢	٤٨ ١٩٢	٢١ ١٠٥	٣,٦١	٥. اعتياد الطالب على التعاون مع الآخرين ومد يد المساعدة لهم في كل الأحوال حتى في قاعات الامتحانات.
٦	١٦ ٣٢	١٣ ٣٩	٣٧ ١٤٨	٢٨ ١٤٠	٣,٥٩	٦. ضعف الرقابة والمتابعة من قبل المدرس في قاعة الإمتحان مقارنة بأساليب الغش التي يبتدعها الطالب.
٨	٨ ١٦	٢١ ٦٣	٣٨ ١٥٢	٢٥ ١٢٥	٣,٥٦	٧. وجود علاقات منافع متبادلة معتادة في الوسط الطلابي وإنعكاس ذلك في قاعات الامتحان.
٥	١٧ ٣٤	٢٠ ٦٠	٣١ ١٢٤	٢٧ ١٣٥	٣,٥٣	٨. قوة العلاقات بين الطالب الآخر ، وتفوقها على قوى تأثيرات الاعتبارات الجامعية وإنعكاسات ذلك في ممارسات غش في القاعات الإمتحانية .
٨	١٥ ٣٠	١٨ ٥٤	٢٧ ١٠٨	٣٢ ١٦٠	٣,٥٢	٩. عدم قناعة الطالب بدقة وموضوعية المدرس في تحديد العلامات.
٩	٢٠ ٤٠	١٠ ٣٠	٣٣ ١٣٢	٢٨ ١٤٠	٣,٤٢	١٠. فقدان الطالب للثقة بقدراته الذاتية في مجال التعلم والدراسة مما يفصد المجال للنجاح بغير الغش.
٨	١٨ ٢٦	٢٠ ٦٠	٢٥ ١٠٠	٢٩ ١٤٥	٣,٤١	١١. ايمان الطالب بقيم سلوكية تجيز له ممارسة الغش لضمان النجاح والعلامات العالية.
١١	٢٢ ٤٤	١٥ ٤٥	٢٢ ٨٨	٣٠ ١٥٠	٣,٢٧	١٢. كون تقديم الهدايا والوساطة من الأمور المقبولة والشائعة في الوسط الطلابي.
١٥	٢١ ٣٤	٨ ٢٤	٢٣ ٩٦	٣٢ ١٦٠	٣,٢٢	١٣. اعتقاد الطالب بالتحيز في أعطاء علامات الامتحانات للطلبة وبالتالي علاج ذلك بممارسات الغش .



١٤. عدم قناعة الطالب بقوانين وقواعد أداء الامتحانات وعدم جديته بصددتها.	٩	٢٤ ٤٨	١٧ ٥١	١٩ ١٥٦	١١ ٥٥	٣,١٠
١٥. كون العقوبات الفعلية (في حالة كشف ممارسات الغش) معدومة أو قليلة جداً مقارنة بالفوائد.	١٥	١٩ ٣٩	١٦ ٤٨	٣١ ١٢٤	١٩ ٩٥	٣,٠٦
١٦. اعتقاد الطالب ان ممارسة الغش دون تعرضه للكشف يعد موضع تفاخر بين الأقران والأقارب.	٢٤	٢١ ٣٢	٤ ١٢	٢٥ ١٠٠	٢٦ ١٣٠	٢,٨٤
١٧. اعتقاد الطالب بأن إشباع رغبته الملحة في الحصول على العلامات المميزة لا يتم الا عن طريق ممارسات الغش.	١٩	٢٨ ٥٦	٩ ٢٧	٢٥ ١٠٠	١٩ ٩٥	٢,٧٨
١٨. محدودية تفهم الطالب لقوانين وتعليمات الجامعة بصدد قواعد أداء الامتحانات .	١٩	٢٣ ٤٦	٢٣ ٦٩	٢١ ٨٤	١٤ ٧٠	٢,٦٩
١٩. الثقة العالية وغير المبررة التي يعطيها المدرس للطلبة أثناء الامتحانات .	١٨	٣٨ ٧٤	٢٠ ٣٠	١٥ ٦٠	٩ ٤٥	٢,٠٩

السمات الشخصية لأفراد العينة (ت=١٠٠)
الأعمار (٢٥-١٨) سنة

المراحل الدراسية الجامعية الاولى				الجنس	
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	أنثى	ذكر
١٩	٣٧	٢٨	١٦	٤٩	٥١



الهوامش .

- ١- علاء حافظ عبدالكاظم، جريدة النهار (البغدادية) العدد ٢٢ كانون الثاني ٢٠١١.
- ٢- (موقع عراق الغد على شبكة الانترنت ليوم ٢٠١٢/٢/٢٦ مقالة بعنوان : (الفساد في العراق... الشفافية غائبة والكبار مشاركون) .
- ٣- موقع عراق الغد - مصدر سابق -
- ٤- أ.د. قاسم حسن صالح، دوافع السلوك المنحرف للشخصية غير النزيهة، جريدة النهار (البغدادية) العدد ٣٤ شباط، ٢٠١٢.
- 5) Jeffrey Coonjohn: Corruption in Post-Conflict Environment An Iraqi Study Case
- ٦- رؤيا مستقبلية للتعليم العالي في الوطن العربي ، أ . د منذر صلاح ، مجلة الرابطة ، العدد الثاني ، المجلد السادس ، أيار ٢٠٠٦ ، ص ١٥ .
- ٧- حكمت ، السيد طاهر ، " الدور التشريعي في مكافحة الفساد ، بحث مقدم في مؤتمر نحو إستراتيجية موحدة لمكافحة الفساد) ، وزارة التعليم العالي الأردنية ، عمان ، الأردن ، ٢٧ / ١١ / ١٩٩٥ ، ص ٢٦ .
- ٨- د . شحاته ، إبراهيم ، " محاربة الفساد الإداري شرط لنجاح التنمية في الوطن العربي " مجلة الإدارة العربية ، العدد ٢٣ ، في ١ / ٢ / ٢٠٠١ .
- 9)Deleon, P., " Public Policy Implication of Systemic Political Corruption , corruption and reform , vol . 4 , no. 3 , 1989 pp. 193-215 .
- 10)Klitgaard ,R. controlling corruption , Berkeley :University of California press. 1986. pp39-51.
- 11)Mitra , C. the corrupt society , Indian journal of public administration ,17 , 1 , 2000 , pp . 138 – 142 .
- 12)Mensah, S.N. official corruption and underdeveloped markets; Africa seconomic policy dilemma. The Indian journal of public administtion , 17. 2. 2000 , pp 23 – 247.
- 13)Huczynski , Andrzej and Buchanan , David , organization behavior an intrroductory text , prentice hall, NY , 2001 , pp. 236 – 271 .
- 14)Fisher,Colin and Lovedd , Alan, Business Ethics and Values , Prentice , Hall, 2003, PP1|27 . NY
- 15)Bennett, John , B." Liberal Learning as Conversation " , liberal education, vol. 87 , no.2 spring 2001 , pp, 1—6 .
- 16)Alison , B.N. and Schuliz , J.B " Interpersonal Identity Formation Early Adolsence " , vol. 143 , 2001, pp. 259 – 518.
- 17)Hellreiged , Don, Slocum, Jr. John W. Slocum and Woodman, Richard W, organizational behavior, west pub company, NY, 1995, pp. 168 – 204 .
- ١٨- أ. د عاصم الأعرجي ، الفساد الإداري في المجتمع ، بحث منشور في مجلة الرابطة ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ / أيار ٢٠٠٦



المصادر

أولاً : المصادر العربية

- ١ - (علاء حافظ عبدالكاظم، جريدة النهار (البغدادية) العدد ٢٢ كانون الثاني ٢٠١١).
- ٢ - موقع عراق الغد على شبكة الانترنت ليوم ٢٠١٢/٢/٢٦ مقالة بعنوان : (الفساد في العراق... الشفافية غائبة والكبار مشاركون) .
- ٣ - أ.د. قاسم حسن صالح، دوافع السلوك المنحرف للشخصية غير النزيهة، جريدة النهار (البغدادية) العدد ٣٤ شباط، ٢٠١٢.
- ٤ - أ. د منذر صلاح : رؤيا مستقبلية للتعليم العالي في الوطن العربي ، مجلة الرابطة ، العدد الثاني ، المجلد السادس ، أيار ٢٠٠٦ ، ص ١٥ .
- ٥ - حكمت ، السيد طاهر ، " الدور التشريعي في مكافحة الفساد ، بحث مقدم في مؤتمر نحو إستراتيجية موحدة لمكافحة الفساد (، وزارة التعليم العالي الأردنية ، عمان ، الأردن ، ٢٧ / ١١ / ١٩٩٥ ، ص ٢٦ .
- ٦ - د . شحاته ، إبراهيم ، " محاربة الفساد الإداري شرط لنجاح التنمية في الوطن العربي " مجلة الإدارة العربية ، العدد ٢٣ ، في ١ / ٢ / ٢٠٠١ .
- ٧ - أ. د عاصم الأعرجي ، الفساد الإداري في المجتمع ، بحث منشور في مجلة الرابطة ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ / أيار ٢٠٠٦ ،

ثانياً : المصادر الأجنبية

- 1-Deleon, P., " Public Policy Implication of Systemic Political Corruption , corruption and reform , vol . 4 , no. 3 , 1989 pp. 193-215 .
- 2-Klitgaard ,R. controlling corruption , Berkeley :University of California press. 1986 . pp 39- 51.
- 3-Mitra , C. the corrupt society , Indian journal of public administration ,17 , 1 , 2000 , pp . 138 – 142 .
- 4-Mensah, S.N. official corruption and underdeveloped markets; Africa seconomic policy dilemma. The Indian journal of public administtion , 17. 2. 2000 , pp 23 – 247 .
- 5-Huczynski , Andrzej and Buchanan , David , organization behavior an introductory text , prentice hall, NY , 2001 , pp. 236 – 271 .
- 6-Fisher,Colin and Lovedd , Alan, Business Ethics and Values , Prentice , Hall, NY 2003, PP 1 |27 .
- 7-Bennett, John , B." Liberal Learning as Conversation " , liberal education, vol. 87 , no.2 spring 2001 , pp, 1—6 .
- 8-Alison , B.N. and Schuliz , J.B " Interpersonal Identity Formation Early Adolscence " , vol. 143 , 2001, pp. 259 – 518.
- 9-Hellreiged , Don, Slocum, Jr. John W. Slocum and Woodman, Richard W, organizational behavior, west pub company, NY, 1995, pp. 168 – 204 .
- 10- Jeffrey Coonjohn: Corruption in Post-Conflict Environment An Iraqi Study Case 2009 .